غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

دراسة عن

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصادات العالم والإمارات في 2020 ـ 2021

والتجارب الدولية لدعم القطاع الخاص

إدارة الاستشارات والدراسات الاقتصادية قطاع الابتكار وتطوير الأعمال

يوليو 2020

المحتـويات	الصفحة
المقدمة	4
توقعات الصندوق لمسار الاقتصاد العالمي	5
توقعات الصندوق لمسار اقتصاد الدولة	8
المصرف المركزي ومؤشرات اقتصاد الدولة	9
أهم العوامل التي ستتحكم في نمو الاقتصاد	17
أهم حوافز دعم القطاع ا لخاص من الدولة وبعض الدول الأخرى وآثارها على القطاع الخاص	21
القطاع الخاص ووسائل توفيق الأوضاع	21

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم. ويعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددها 189 بلداً، ويملك مقدرات على جمع وتحليل معلومات موثوقة، محايدة وحديثة.

أغلب دول العالم تسعى للانتقال بالتعامل مع هذه الأزمة من مرحلة للاحتواء وتحقيق الاستقرار إلى مرحلة التعافي أو التعامل مع الواقع. وفي المرحلتين هناك دور حاسم لكل من الصحة العامة والسياسات الاقتصادية.

تقرير صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي لعام 2020 يتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3٪ في عام 2020 بسبب التأثير السلبي لتفشي فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي.[1] فيما يتوقع صندوق النقد الدولي للعام 2021 نمواً عالمياً بنسبة 5.8٪.

كما توقع الصندوق أن تحقق الإمارات فائضاً في ميزان المدفوعات إلى الناتج الإجمالي المحلي بحدود 4.1 % للعام المقبل مقابل 1.5 % للعام الجاري.[2]

الهدف من هذه الدراسة:

- التعرف على أحدث التوقعات لمستقبل الاقتصاد العالمي وأهم المتغيرات لدى الدول الرائدة.
- الوقوف على أهم المؤشرات حول اقتصاد دولة الإمارات وتوقعات المنظمات والمؤسسات العالمية خلال الفترة المقبلة (2020 ـ 2021).
- تقديم بعض الإضاءات للقطاع الخاص لتوفيق الأوضاع ومعرفة متطلبات المرحلة المقبلة.

جل التوقعات الاقتصادية للعام 2021 مبنية على تلاشي آثار فيروس كورونا والعودة التدريجية للحياة الطبيعية وتفكيك الإغلاقات الكلية والجزئية التي تفرضها الدول لمواجهة الوباء بنهاية العام الجاري 2020.

استعرضت الدراسة توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي وأهم توقعات حركة التجارة العالمية، ثم اقتصاد دولة الإمارات خلال 2020 و2021.

وفي القسم الرابع من الدراسة تم التركيز على مؤشرات صادرة من مصرف الإمارات المركزي تقدم صورة الواقع مع رسائل وضمانات واضحة ومطمئنة لكل مستثمر، القسم الخامس من الدراسة استعرض أهم مؤشرات واقع اقتصاد الدولة وإمارة أبوظبي، والقسم السادس استعرض أهم المعالجات الدولية لمساندة القطاع الخاص ودعم الاقتصاد وأهم ما قدمته الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والقسم الأخير قدم إضاءات لما يمكن أن يقود مسيرة القطاع الخاص لتجاوز هذه المرحلة والعودة إلى مراحل الاستقرار ثم الريادة.

[1] http://www.alkhaleej.ae/economics/page/459a08de-fd71-4380-a9e9-23c433a2d191#sthash.Y9a0YVuy.dpuf

[2] www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-27-1.3868736?ot=ot.PrintPageLayout

توقعات صندوق النقد الدولي لمسار الاقتصاد العالمي

أفاد صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2020 الصادر في 13 أبريل 2020 أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3٪ في عام 2020 بسبب التأثير السلبي لتفشي فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي.[1]

ومن أهم التقديرات وفقاً لما جاء في بيان الصندوق:

- يتوقع صندوق النقد الدولي لعام 2021 نمواً عالمياً بنسبة 5.8٪، بزيادة 2.4 نقطة مئوية عن توقعات يناير التي بلغت 3.4٪.
- تفترض توقعات النمو ذروة الوباء في الربع الثاني في معظم البلدان وتتلاشى في النصف الثاني من عام 2020، مع تفكيك تدابير الاحتواء تدريجياً.
- تتسم التوقعات بعدم اليقين الشديد؛ فقد يؤدي الوباء الأطول الذي يستمر حتى الربع الثالث إلى خفض الناتج العالمي لعام 2020 بنسبة 3٪.
- تفشي الفيروس في عام 2021 يمكن أن يقلل من الناتج العالمي لعام 2021 بنسبة 5٪ من خط الأساس.
- انتشار الوباء في 2020 واحتمال انتشاره في 2021 يمكن أن يقلل من الناتج العالمي لعام 2021 بنسبة 8٪ من خط الأساس.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 5.9٪ في 2020 مقابل نمو بنسبة 2.0٪ في يناير، بينما سيشهد عام 2021 نمواً في الولايات المتحدة بنسبة 4.7٪.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي التراكمي خلال 2020 و2021 يمكن أن يكون 9 تريليونات دولار، أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا واليابان مجتمعة.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتقلص اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 7.5٪ في عام 2020 مقابل نمو بنسبة 1.3٪ في يناير؛ بينما تشهد منطقة اليورو في 2021 نمواً بنسبة 4.7٪.
- تراجع في عام 2020 بنسبة 9.1٪ لإيطاليا و 7.0٪ لألمانيا و 7.2٪ لفرنسا و 6.5٪ لبريطانيا.
- توقعات بانكماش اليابان في 2020 بنسبة 5.2٪ ونمو 3.0٪ في عام 2021.
- يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الصين لعام 2020 بنسبة 1.2٪ مقابل نمو بنسبة 6٪ في يناير2021، ويقدر نمو الصين لعام 2021 بنسبة 9.2٪.

من المتوقع حدوث تعافٍ جزئي في عام 2021، حيث يصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام، ولكن مستوى إجمالي الناتج المحلي سيظل أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الفيروس، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي.[2]

[1] http://www.alkhaleej.ae/economics/page/459a08de-fd71-4380-a9e9-23c433a2d191#sthash.Y9a0YVuy.dpuf

[2] https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

الجدول: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي[1]

الناتج العالمي	2019	توقعات	
		2020	2021
الناتج العالمي	2,9	–3,0	5,8
الاقتصادات المتقدمة	1,7	–6,1	4,5
الولايات المتحدة	2,3	–5,9	4,7
منطقة اليورو	1,2	–7,5	4,7
ألمانيا	0,6	–7,0	5,2
فرنسا	1,3	–7,2	4,5
إيطاليا	0,3	–9,1	4,8
إسبانيا	2,0	–8,0	4,3
اليابان	0,7	–5,2	3,0
المملكة المتحدة	1,4	–6,5	4,0
كندا	1,6	–6,2	4,2

(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

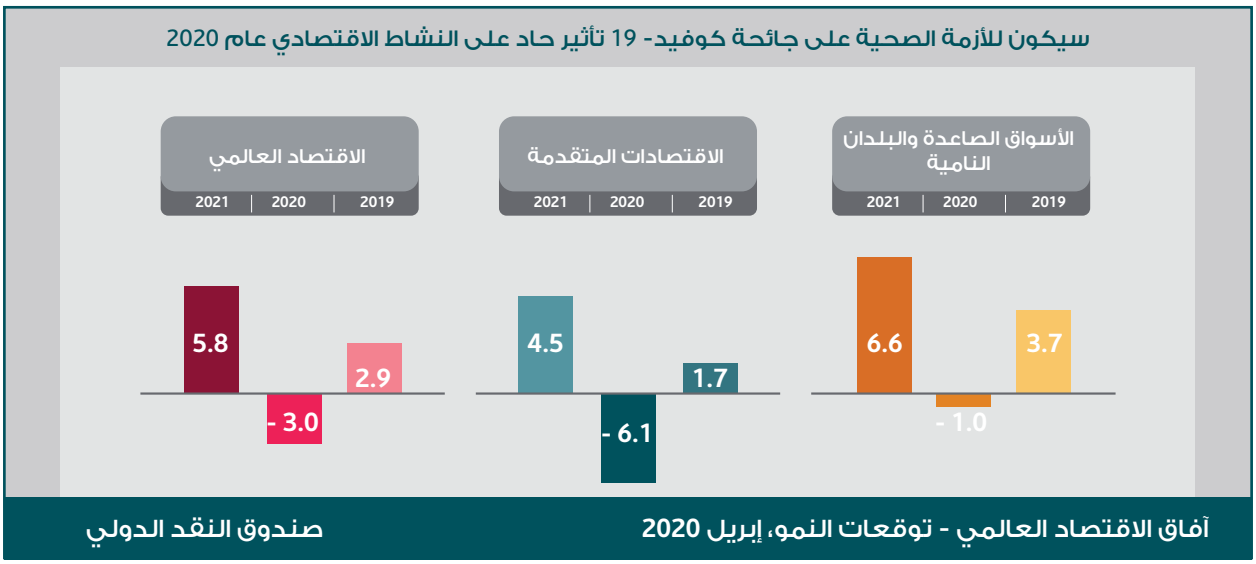

[1]https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

الناتج العالمي	2019	توقعات	
		2020	2021
اقتصادات متقدمة أخرى	1,7	–4,6	4,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3,7	–1,0	6,6
آسيا الصاعدة والنامية	5,5	1,0	8,5
الصين	6,1	1,2	9,2
الهند	4,2	1,9	7,4

(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

جدول عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات	2019	2020	2021
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	0,9	–11,0	8,4
الواردات			
الاقتصادات المتقدمة	1,5	–11,5	7,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	–0,8	–8,2	9,1
الصادرات	**2019**	**2020**	**2021**
الاقتصادات المتقدمة	1,2	–12,8	7,4
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	0,8	–9,6	11,0

(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

جدول عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

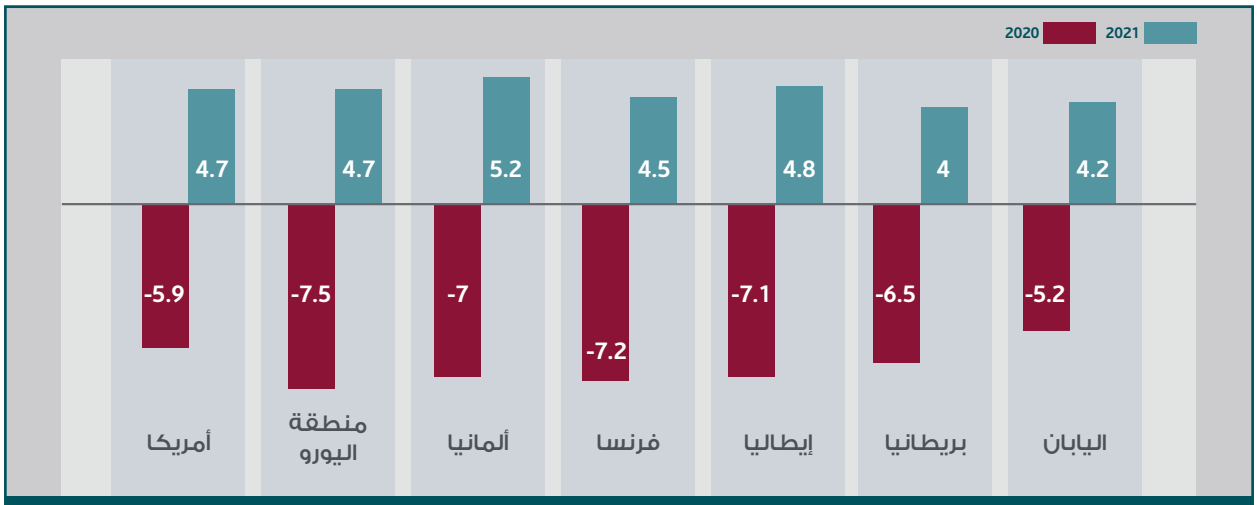

توقعات النمو الاقتصادي - الاقتصادات المتقدمة، إبريل 2020 صندوق النقد الدولي

أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)	2019	2020	2021
النفط	–10,2	–42,0	6,3
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	0,8	–1,1	–0,6
أسعار المستهلكين	2019	2020	2021
الاقتصادات المتقدمة	1,4	0,5	1,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5,0	4,6	4,5
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)	2019	2020	2021
على الودائع بالدولار الأمريكي (ستة أشهر)	2,3	0,7	0,6
على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)	–0,4	–0,4	–0,4
على الودائع بالين الياباني (ستة أشهر)	0,0	–0,1	–0,1

جدول عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

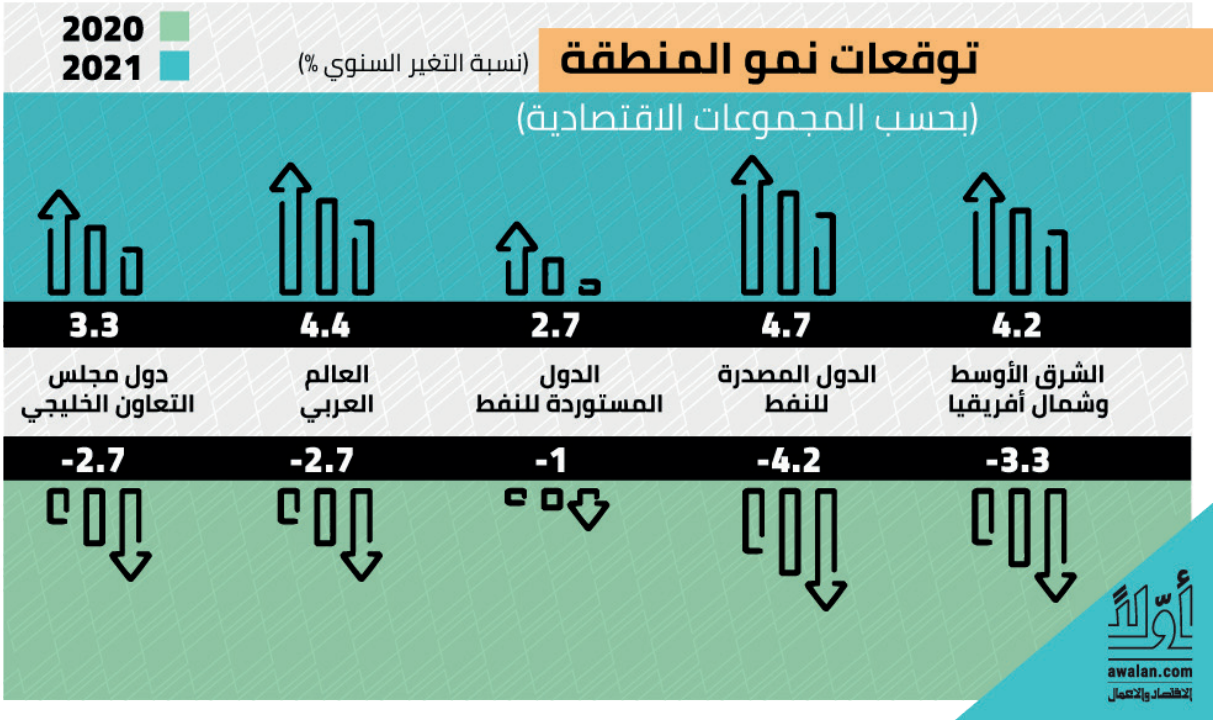

المصدر: https://www.awalan.com/Article/3455/imf

توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً إيجابياً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 % لعام 2021، كما توقع، أن تحقق الإمارات فائضاً في ميزان المدفوعات إلى الناتج الإجمالي المحلي بحدود 4.1 % للعام المقبل مقابل 1.5 % للعام الجاري.[1]

وضمن توقعات صندوق النقد الدولي لنمو اقتصادات الخليج ومصر في 2020 (في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي أصدره صندوق النقد بتاريخ 13 أبريل 2020 على هامش الاجتماعات السنوية التي يعقدها مع البنك الدولي) جاءت توقعات الصندوق لاقتصاد دولة الإمارات بانكماش النمو في 2020 بنسبة 3.5%، مقابل نمو إيجابي في 2019 بنسبة 1.3%، وأن تحقق نمواً إيجابياً بنسبة 3.3% في 2021.

كما توقع البنك الدولي تسارع وتيرة تعافي اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من تداعيات جائحة كورونا المستجد «كوفيد - 19» التي هوت بالاقتصاد العالمي في غمرة أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية، بداية من العام المقبل.[2]

وعدل البنك الدولي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال عام 2021، في تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» لشهر يونيو، ليرفعها إلى 1.4%، مقارنة بتوقعاته السابقة الصادرة في نسخة يناير 2020 من التقرير ذاته التي توقعت حينها أن تسجل انكماشاً في النمو بنسبة 1.6% خلال 2021.

ونوه البنك في تقريره الصادر، (8 يونيو2020)، بأهمية الإصلاحات المالية التي اتخذتها دولة الإمارات والدول المصدرة للنفط في المنطقة خلال السنوات الماضية، والتي كان أبرزها تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي أسهمت في تعزيز الإيرادات الحكومية أمام تقلبات أسعار النفط، فضلاً عن قوة أوضاعها المالية وكفاءة قطاع الرعاية الصحية اللتين تسهمان في التخفيف من تداعيات تفشي فيروس كورونا.

[1]www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-27-1.3868736?ot=ot.PrintPageLayout

[2]https://www.alittihad.ae/article/1413/2020/%c2%ab

توقع مصرف الإمارات المركزي أن يبدأ النشاط الاقتصادي المحلي بالانتعاش اعتباراً من النصف الثاني من العام الحالي، بدعم من حزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وبرنامج الدعم الاقتصادي المستهدف من قبل المصرف المركزي، والذي يتوقع أن يؤثر بشكل إيجابي على معنويات مديري المشتريات وأسعار العقارات والعمالة ونمو الائتمان، بمجرد احتواء مخاطر فيروس كوفيد-19، بحسب التقرير الاقتصادي للربع الأول الصادر عن المصرف (10يونيو 2020).[1]

وبين «المركزي» في تقريره، أن التوسع المالي الذي هو عبارة عن مزيج من الزيادة في الإنفاق الحكومي وانخفاض الإيرادات المنسوبة إلى الرسوم والتخفيضات الضريبية، سيبلغ متوسطة 28% في 2020، وهو ما يشمل التحفيز المالي لمواجهة تداعيات وباء كوفيد- 19، مبيناً أنه من المفترض أن يعود نمو الائتمان للتعافي ببطء في الربع الثالث بعد التباطؤ المتوقع في الربع الثاني.

ملخص توقعات مصرف الإمارات المركزي:

أسعار العقارات

توقع أن تعود أسعار العقارات للاعتدال في الربع الأخير من 2020 بعد الانخفاض المتوقع في الربعين الثاني والثالث من العام الجاري.

الناتج المحلي

توقع «المركزي» انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي لعام 2020 بنسبة 3.6%، بينما ينكمش خلال الربع الأول من العام نفسه بنسبة 1%.

سعر صرف الدرهم

واصلت أسعار العقار الانخفاض على أساس سنوي، بنسبة 8.3% في أبوظبي، وبنسبة 3.5% في دبي، وارتفع سعر صرف الدرهم بالقيمة الاسمية، بينما انخفض بالقيمة الحقيقية نتيجة للتضخم السالب في دولة الإمارات خلال الربع الأول من 2020.

زيادة الودائع المصرفية

زادت الودائع المصرفية بنسبة 5.9% على أساس سنوي بدعم من ودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة، وودائع القطاع الخاص أيضاً.

[1] www.alittihad.ae/news/الاقتصادي/4000439/-المركزي---انتعاش-اقتصاد-الإمارات-في-النصف-الثاني-من-العام

زيادة الائتمان

كما نما الائتمان بنسبة 5.6% خلال نفس الفترة (نهاية الربع الأول 2020).

استراتيجية احترازية من مصرف الإمارات المركزي

كشف مصرف الإمارات المركزي عن ارتفاع غير مسبوق في رصيده من السبائك الذهبية ليلامس 6.4 مليار درهم بنهاية أبريل 2020، بزيادة فاقت أربعة أضعاف ونصف ضعف (457%) خلال عام. 1

457 % الزيادة السنوية (أبريل 2019 – 2020)

الارتفاع في رصيد السبائك الذهبية خلال 2020

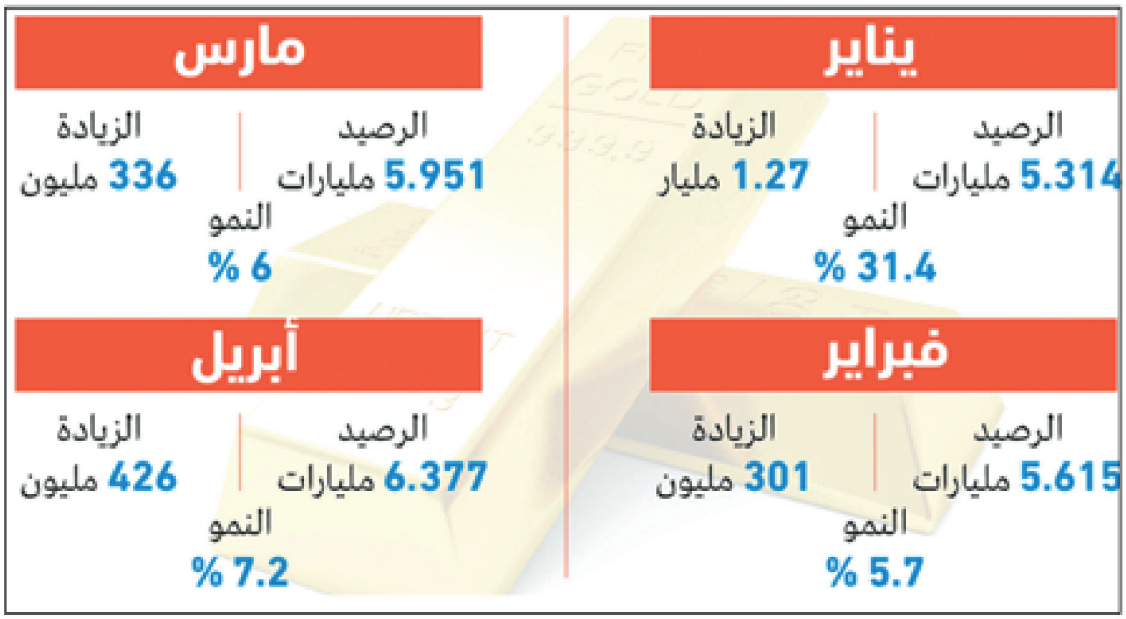

[1]https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-06-03-1.3874540?ot=ot.PrintPageLayout

مصرف الإمارات المركزي

يدعم الاستقرار المالي والنقدي للدولة في ظل كل الظروف.

متانة مالية لمواجهة الأزمات

يطبق مصرف الإمارات المركزي استراتيجية فعّالة تدعم متانة مالية، وتجعله قادراً على مواجهة أي أزمات عالمية، وتستهدف الاستراتيجية دعم الاستقرار المالي والنقدي للدولة في ظل الظروف العالمية الصعبة الحالية. آتت الاستراتيجية ثمارها في زيادة موجودات المركزي وارتفاع أصوله الأجنبية وزيادة رصيده الذهبي ودوره في توفير السيولة للقطاع المصرفي والأسواق. [1]

[1] https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-06-1.3850988?ot=ot.PrintPageLayout

نستعرض فيما يلي عوامل وأسباب تتحكم في نمو الاقتصاد تتعلق بما تملكه الدولة من أصول مادية ومعنوية، وعوامل تتعلق بمشروعات وترتيبات اقتصادية جاري تنفيذها بدولة الإمارات خلال الفترة 2020 – 2021.

تصدّر دولة الإمارات مراتب متقدمة في التنافسية العالمية:

رصد تقرير صادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، تصدّر دولة الإمارات مراتب متقدمة دولياً في العديد من التقارير العالمية مرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). [1]

- احتلت الدولة المرتبة الثالثة عالمياً بوصفها أفضل دولة في رضا الشعب عن الإجراءات الخاصة بمكافحة جائحة «كوفيد 19»، متفوقةً بذلك على دول مثل نيوزيلندا وسنغافورة وأستراليا والولايات المتحدة.
- صنف تقرير «ستاندر آند بورز جلوبال بلاتس العالمية» الإمارات باعتبارها الدولة العربية الأفضل استعداداً لمواجهة تراجع النفط والتداعيات الاقتصادية لانتشار كورونا التي تكلّف مصدري النفط من الدول العربية 550 مليون دولار من صافي عائداتها نفطية كل يوم.
- أظهر التقرير أن دولة الإمارات تتميز بواحد من أكثر الاقتصادات تنوعاً في مجلس التعاون، وأكبر حزمة تحفيز إقليمياً بـ256 مليار درهم.
- تربعت الدولة في المرتبة التاسعة عالمياً والأولى إقليمياً في القيادة بالتعامل مع «كوفيد 19» ضمن تقرير مؤشر الاستجابة العالمية للأمراض المعدية (GRID Index) الصادر من معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين (ICMA) وبذلك تتفوق الإمارات في قدرتها على التصدي لوباء «كوفيد 19» بكفاءة على دول الشرق الأوسط وأفريقيا في المؤشر كافة متقاسمة المرتبة 9 عالمياً مع كل من هونغ كونغ واليابان وتايوان، فيما تقدمت على دول مثل ألمانيا والدانمارك والهند وروسيا والولايات المتحدة.
- كما احتلت الإمارات المرتبة 10 عالمياً والأولى عربياً من حيث فعالية العلاج لمصابي «كوفيد 19» وكفاءته، بحسب تقرير صادر عن مجموعة «ديب نولج»، وبحسب التقرير، فإن الإمارات تتمتع بأفضل تصنيف للسلامة والاستقرار، كما أنها الأكثر كفاءة في إدارة الأزمات مقارنة بالدول العربية.

[1] https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-06-03-1.3874545?ot=ot.PrintPageLayout

- الأنظمة التعليمية: جاءت الدولة في المرتبة العشرين عالمياً والأولى عربياً ضمن أفضل الأنظمة التعليمية ضمن تقرير صادر عن مؤسسة «فيوتشر ليرن». واعتمد التقرير على معيارين أساسيين في تحديد جودة أنظمة التعليم في بلدان العالم، المعيار الأول هو جودة التعليم والمعيار الثاني هو فرصة التعليم.
- تقييم السلامة: كما جاءت الدولة في المرتبة 11 عالمياً في التقييم الإقليمي للسلامة من «كوفيد 19»، وبذلك تكون الإمارات واحدة من الدول الرائدة في التعامل مع أزمة تفشي الفيروس.
- احتلت الدولة المرتبة 12 عالمياً بوصفها أفضل دولة للاستثمار أو ممارسة الأعمال التجارية لعام 2020، وفقاً لتقرير صادر عن مجلة «سي إي أو» العالمية المتخصصة في الأعمال والاستثمار وقد تفوقت على عدة دول مثل السويد والدنمارك وألمانيا وفنلندا وهولندا.
- سرعة الإنترنت، جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً و24 عالمياً ضمن 174 دولة في سرعة الأداء العالمي للإنترنت، وفقاً لتقرير شركة «أوكلا» المتخصصة في اختبار الإنترنت والبيانات والتحليلات. ويصنف التقرير سرعات الهاتف المحمول والنطاق العريض الثابت من جميع أنحاء العالم بشكل دوري شهرياً.
- ثاني أقوى دولة مالياً، صنفت الإمارات كثاني أقوى دولة مالياً في الاقتصادات الناشئة في العالم، واحتلت المرتبة 17 عالمياً متقدمة على الهند والتشيك وماليزيا ورومانيا والبرازيل وكرواتيا، ضمن تقرير أقوى 20 اقتصاداً ناشئاً من حيث القوة المالية، بحسب مجلة «إيكونومست».

الإمارات الأولى إقليمياً في ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ 19 عالمياً والأول إقليمياً في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020 الصادر عن شركة كيرني [1]، وقفزت الدولة مركزين في ترتيبها العام الحالي مقارنة بترتيبها على المؤشر في عام 2017.

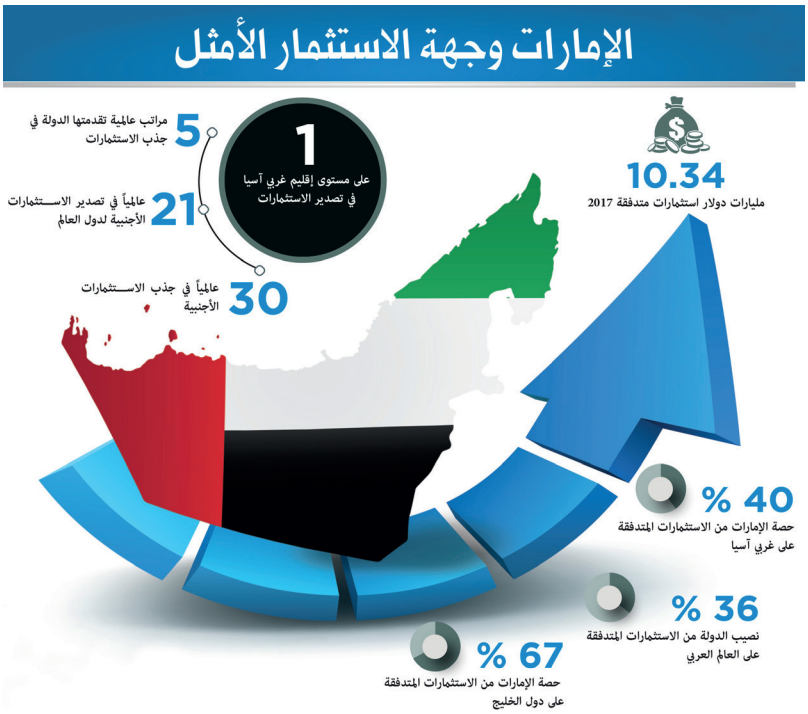

[1] www.alittihad.ae/news/الاقتصادي/4104386/الإمارات-الأولى-إقليميا-في-ثقة-الاستثمار-الأجنبي-المباشر/

42.25 مليار من دعم «المركزي» تصل إلى 133 ألف مستفيد

كشفت اللجنة المؤقتة بشأن التعامل مع الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الوطني نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في التقرير بتاريخ 15 يونيو 2020، عن استفادة أكثر من 133 ألف عميل، من حزم الدعم المقدمة من المصرف المركزي، حيث تم صرف 84.5% من حزم الدعم الأولى للمصرف (أي 42.25 مليار درهم من أصل 50 مليار درهم)، استفاد منها 25 بنكاً في الدولة، من بينها 15 بنكاً سحبت 100% من حصتها.

[1]www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8-4c95e68a97f2/3316c1ef-8d3c-425c-9da8-be8d603f7b2a#sthash.DzpcgA8b.dpuf

76 مليار درهم ـ 20.7 مليار دولار أميركي صفقة أدنوك للاستثمار في البنية التحتية [1]

إبرام اتفاقية مع ائتلاف يضم عدداً من كبار المستثمرين العالميين في مشاريع البنية التحتية وصناديق الثروة السيادية والمعاشات وبحسب الاتفاقية، سيستثمر الائتلاف مبلغ 76 مليار درهم /20.7 مليار دولار أميركي/ في مجموعة محددة من أصول أنابيب الغاز التي تمتلكها أدنوك.

الاتفاقية تمثل واحدة من أكبر صفقات الاستثمار في أصول البنية التحتية للطاقة في العالم، سيحصل بموجبها شركاء الائتلاف مجتمعين على نسبة 49% في شركة "أدنوك لأنابيب الغاز ذ.م.م" التي تم إنشاؤها حديثاً والتي تمتلك فيها أدنوك حصة الأغلبية بواقع 51%. وتمتلك هذه الشركة الجديدة حقوق استخدام 38 من خطوط الأنابيب بطول إجمالي يبلغ 982.3 كيلومتر.

تمثل هذه الصفقة إضافة نوعية لسجل دولة الإمارات الناجح والمتميز في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الاستراتيجية، كما تعكس ثقة المستثمرين العالميين في أدنوك وأبوظبي ومشاريعها.

2.05 مليار درهم تمويل من بنك إتش إس بي سي لمقاولي الاتحاد للقطارات [2]

تمويل أحد مشاريع البنية التحتية الضخمة لدولة الإمارات، وتشمل الحزمة D من مشروع شركة الاتحاد للقطارات لإنشاء خط سكة حديدية بطول 145 كيلومتراً يربط موانئ الفجيرة وخورفكان بشبكة السكة الحديدية التي تمر عبر كافة إمارات الدولة على حدود دبي مع الشارقة، لتفتح بذلك محطات ربط لها في كل من دبي وأبوظبي وحدود دولة الإمارات مع السعودية.

قدم بنك «إتش إس بي سي» في 11يونيو 2020 تسهيلات بقيمة 558 مليون دولار (2.049 مليار درهم) للمقاولين الذين نجحوا في الحصول على عقد مناقصة الأعمال الهندسية المدنية والإنشائية لتمويل الحزمة D للمرحلة الثانية من مشروع شركة الاتحاد للقطارات، وهو مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية لدولة الإمارات.

[1] https://al-ain.com/article/historic-deal-adnoc-global-numbers-facts

[2] www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8-4c95e68a97f2/4b194e5d-bbbc-41f6-bbd0-8e8b287612a0#sthash.mlZ8kBU3.dpuf

لا تغيير في المصروفات المدرجة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 [1]

أكدت وزارة المالية الاتحادية أنه لا نيّة حالياً لتخفيض حجم الإنفاق أو إجراء أي تعديلات على بنود المصروفات المدرجة بالميزانية المعتمدة لعام 2020، وأن إجراء التقييم للوضع يتم بشكل دوري ومستمر. مع استمرار التنسيق لتبسيط الرسوم المشتركة لإزالة الازدواجية على المستويين الاتحادي والمحلي

مؤشرات المؤسسات التقييم الدولية الخاصة:

MOODY'S

أكدت وكالة موديز [2] لخدمات المستثمرين أن الوضع الائتماني لإمارة أبوظبي يعكس قوة الميزانية العمومية للحكومة، مشيرة إلى أن إجمالي الدين الحكومي يشكل 5% فقط من إجمالي قيمة الأصول الإجمالية لجهاز أبوظبي للاستثمار «أديا» ونحو 8.6% من الناتج الإجمالي للإمارة.

وأضافت وكالة موديز أن إمارة أبوظبي تحظى بتصنيف عند مستوى (Aa2)، مع نظرة مستقرة، قادرة على تحمل تداعيات انخفاض النفط بفضل ضخامة الأصول الأجنبية التي تمتلكها.

وقدمت الوكالة التصنيف التالي لأبوظبي:

- مؤشر القوة الاقتصادية عند مستوى (a1)
- مؤشر القوة المؤسساتية تقييم عند (a2)
- مؤشر مخاطر السيولة الحكومية عند (bbb)

pwc

توقعت مؤسسة بي دبليو سي [3] عودة النمو الإيجابي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العام 2021، بدعم رئيس من القطاعات غير النفطية التي يتوقع أن تشهد تحسناً كبيراً مع تعافي الطلب في الأسواق.

وتوقعت بي دبليو سي أن يكون للسياسات المالية وتدابير التدفقات النقدية التي اتخذتها الدولة للمساعدة على التغلب وتعويض الآثار السلبية المترتبة على الأزمة، تأثير على النمو الاقتصادي وقدرة الاقتصاد.

[1] https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-06-08-1.3878566

[2] https://www.alittihad.ae/news/الاقتصادي/4104386/الإمارات-الأولى-إقليميا-في-ثقة-الاستثمار-الأجنبي-المباشر/

[3] https://www.alittihad.ae/news/الاقتصادي/4102912/-بي-دبليو-سي--تتوقع-تحسن-أداء-القطاع-غير-النفطي-بالإمارات/

أهم الحوافز

المقدمة للقطاع الخاص من الحكومات:

ألمانيا : الحزمة يبلغ حجمها 130 مليار يورو

- إطلاق برنامج لدعم قطاع السيارات من أجل إنعاش الطلب، مع حوافز أكثر للسيارات الكهربائية.
- خفض ضريبة القيمة المضافة من أول يوليو 2020 لمدة ستة أشهر، بهدف تعزيز الاستهلاك.
- دعم البلديات المتضررة مالياً بقوة، لتعويض خسائر إيرادات الضرائب التجارية، والعودة للإنفاق.
- تحفيض ضريبي لفائدة الجميع.
- مساعدات للأشخاص الذين لديهم أطفال بحدود 300 يورو لكل طفل.
- تعهدت الحكومة بضمانات بنصف تريليون يورو للشركات الخاصة.

أمريكا

- صرف شيكات بـ200 دولار توزع على المواطنين الأمريكيين، تقدر قيمتها بـ 250 مليار دولار [1]
- 367 مليار دولار لقروض الشركات صغيرة الحجم.
- مساعدات إنقاذ لشركات الطيران والفنادق
- 130 مليار دولار للمستشفيات والأنظمة الصحية واحتياجات الرعاية الصحية الأخرى.
- السماح للشركات والأفراد بتأخير مدفوعات الضرائب لمدة 90 يوماً.

الصين

- المركزي الصيني يشتري قروض البنوك لتحفيز إقراض الشركات الصغيرة [2] في محاولة لتحفيز البنوك على إقراض ما يصل إلى تريليون يوان (140.18 مليار دولار) إلى شركات صغيرة.
- خفض أسعار الكهرباء بنسبة 5% ستُمدد حتى نهاية العام 2020 لمساعدة الشركات [3] كانت البداية فبراير إلى 30 يونيو2020.

[1]https://www.aleqt.com/2020/05/22/article_1832941.html

[2]www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8-4c95e68a97f2/68ef2b41-cfca-481a-bca3-5459ca41a81f#sthash.KOamscFj.dpuf

[3]www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8-4c95e68a97f2/16c2e297-56d8-4b6d-abe5-410df34d6009#sthash.u4uK1cpN.dpuf

بريطانيا

- حوافز اقتصادية بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني (39 مليار دولار)
- تضمنت خطة التحفيز الاقتصادي 3 نقاط، منها 7 مليارات جنيه إسترليني لدعم الشركات والأفراد، وستحصل الهيئة الوطنية للصحة على "كل ما تحتاجه مهما كانت التكلفة"، مع صندوق طوارئ لتوفير التمويل الفوري للخدمات العامة بقيمة 5 مليارات جنيه إسترليني.
- سيتم توفير الدعم لمن يحتاجون إليه للتغلب على الفيروس، من خلال صرف إعانة مرضية لكل شخص يحتاج إلى عزل نفسه، بسبب الفيروس، مع قواعد أشد سخاء لتقديم مساعدات الضمان الاجتماعي.

اليابان

- إقراض بقيمة 15 مليار دولار لدعم المشاريع التجارية الصغيرة، وتوسيع نطاق برامج الإقراض الحكومية ذات الفائدة المنخفضة.
- تشمل الحزمة الجديدة خطوات لزيادة الإنفاق الطبي ومساعدات للشركات التي تجد صعوبة في سداد إيجارات.
- دعم الطلبة الذين فقدوا وظائف مؤقتة ومزيداً من الدعم للشركات التي تضررت من انخفاض المبيعات.

المملكة العربية السعودية

- يصرف ما يصل إلى تسعة مليارات ريال (حوالي 2.4 مليار دولار) لدفع جزء من أجور العاملين في القطاع الخاص لثني الشركات عن تسريح الموظفين.
- يحق لصاحب العمل بدلاً من إنهاء عقد العامل السعودي أن يتقدم للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60 في المئة من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بقيمة إجمالية تصل إلى 2.39 مليار دولار.
- مجموعة تسهيلات تشمل إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، إضافة إلى برنامج الدعم من مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف والمؤسسات المالية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 13.3 مليار دولار.
- تأجيل لمدة ثلاثة أشهر لكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل، وتأجيل تقديم الإقرارات الزكوية وتأجيل سداد الالتزامات المترتبة بموجبها.

دولة الإمارات العربية المتحدة

- خصص التقرير الثاني لرصد المحفزات خلال الفترة من 11 أبريل وحتى 4 يونيو من العام الجاري الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء [1] والتي وصل عددها إلى نحو 127 محفزاً في حين بلغ عدد المحفزات التي رصدها التقرير الأول للفترة من 1 مارس وحتى 10 أبريل من العام ذاته نحو 100 محفز التي أطلقتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إمارات الدولة كافة لتبلغ أكثر من 227 محفزاً أسهمت في مجملها بتعزيز نمو الاقتصاد ودعم قطاع الأعمال.
- وزارة الاقتصاد تخفض رسوم 94 خدمة للمتعاملين من الأفراد والشركات وقطاع الأعمال مما سيقلل التكلفة على قطاع الأعمال.
- وزارة الموارد البشرية والتوطين أطلقت حزمة مبادرات لدعم استمرارية عمل منشآت القطاع الخاص بتخفيض الرسوم وإمكانية استرجاع قيمة الضمان مع وقف الغرامات الإدارية لمدة 6 أشهر.
- من مبادرات الحكومات المحلية لضمان استقرار قطاع الأعمال فقد قامت حكومة أبوظبي بتخصص 15% من إجمالي المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقررت اقتصادية أبوظبي إلغاء غرامات و مخالفات على 72 ألف رخصة اقتصادية بأكثر من 246 مليون درهم.
- صندوق أبوظبي للتنمية يطلق مبادرة بقيمة مليار درهم لدعم الشركات الوطنية من خلال قروض ميسرة ومنصة Hub71 .
- جمارك أبوظبي وسوق أبوظبي العالمي يقرر تخفيض رسوم تأسيس الشركات في السوق ومدينة خليفة الصناعية.
- دعم قطاع الأعمال بإعفاءات من الرسوم والضرائب المحلية في كل الإمارات.

- **أهم تباين في النتائج يظهر في عدد الذين فقدوا وظائفهم وعدد الشركات التي توقفت عن النشاط.**
- **إذا طال أمد الجائحة يصعب التنبؤ بالنتائج ومدى جدوى هذه الحوافز والمعالجات.**
- **التحول للنشاط الذي يحقق طلبات المستهلك أو المنتج الصناعي هو التحول في اتجاه النجاح.**

[1] 21 يونيو2020 وكالة أنباء الإمارات

■ **مصادر السيولة:**

- المصدر الإسعافي والمؤقت للسيولة يأتي من خلال البنوك وحزم الدعم الحكومية، لمعالجة مشكلة السيولة.
- المصدر المستدام والحقيقي للسيولة هو إعادة توجيه النشاط حسب المتغيرات ومتطلبات السوق والطلب على المنتجات والخدمات.

■ **موازنة دقيقة للاستفادة من الموارد البشرية:**

- بمشاركة العاملين في القرار وبدائل العمل للمرحلة المقبلة يمكن تقليل المخاطر.
- الاستغناء الجماعي عن العاملين يفاقم مشكلة السيولة عند دفع مستحقات نهاية الخدمة.
- إعادة الهيكلة حسب متطلبات المرحلة المتوقعة، وتحقيق أفضل استخدام لكل قدرات ومهارات العاملين.
- إعادة تأهيل وزيادة قدرات العاملين لمقابلة متغيرات النشاط والمستحدث من المهارات.

■ **موازنة دقيقة للاستفادة من الموارد البشرية:**

- بمشاركة العاملين في القرار وبدائل العمل للمرحلة المقبلة يمكن تقليل المخاطر.
- الاستغناء الجماعي عن العاملين يفاقم مشكلة السيولة عند دفع مستحقات نهاية الخدمة.
- إعادة الهيكلة حسب متطلبات المرحلة المتوقعة، وتحقيق أفضل استخدام لكل قدرات ومهارات العاملين.
- إعادة تأهيل وزيادة قدرات العاملين لمقابلة متغيرات النشاط والمستحدث من المهارات.

- **تقليل المخاطر وزيادة المرونة من خلال إضافة أنشطة تتكامل مع النشاط الحالي وتستفيد من أصول وموارد الشركة الحالية.**
- **الاستخدام الأفضل للموارد وكفاءة الاستخدام هو أقصر طريق لاستمرار النجاح والتميز في إطار الأسواق والتنافس المفتوح.**
- **تحقيق نقلة نوعية تستشرف المستقبل، والمساهمة في خلق الفرص بمعالجة التحديات، وترتقي بالأداء وترفع الكفاءة وتعزز العائد الاقتصادي من الموارد المتاحة.**
- **إعادة النظر في الوظائف والأنشطة التي كانت تتطلب التواصل المباشر لتخليص المعاملات والخدمات لدى الدوائر الحكومية، ليتم تنفيذها بكفاءة أفضل عن بُعد.**
- **الاستفادة من الوقت المُهدَر للسفريات لغرض الأعمال التجارية لصالح استخدام أجهزة وبرامج الاتصالات، وتوفير تكلفة المكاتب ومساحات العمل التقليدية.**
- **التدخل الإيجابي للتأثير على إنفاق المستهلكين والمشتريات في قطاع التجزئة، واختيارات المستهلك الأخير أو المستهلك الصناعي، من خلال إعادة دراسة وسائل توفير احتياجات السوق والمستهلك.**
- **الاستفادة الكاملة من حزمة الحوافز الحكومية حتى نهاية الفترة الحرجة (نهاية 2020) في شكل إعفاءات أو تأجيل الرسوم، والالتزامات المصرفية، مع ترشيد الإنفاق ووضع خطة مرنة تأخذ بعين الاعتبار جميع السيناريوهات المتوقعة.**
- **المواجهة الجماعية للمخاطر والمتغيرات من خلال:**

  - الدمج الكامل بين الشركات.
  - دمج بعض الأنشطة.
  - التنسيق بين الشركات لخفض تكاليف تنفيذ الأعمال من خلال التنسيق في الاستخدام الاقتصادي للمعدات والآليات و العاملين.